

بنك رأس الخيمة الوطني يعلن نتائجه المالية لعام ٢٠١٥

أعلن بنك رأس الخيمة الوطني ، المدرج في "سوق أبوظبي للأوراق المالية" تحت الرمز (ADX: RAKBANK)، اليوم عن نتائجه المالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

أبرز النتائج المالية لعام ٢٠١٥

- بلغ صافي أرباح البنك ١,٤٠٥,٣ مليون درهم إماراتي، بانخفاض هامشي بلغ ٤٩,٣ مليون درهم مقارنة بعام ٢٠١٤.
- التوصية بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٥٠% (خاضع لموافقة المساهمين ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)
- بلغ إجمالي الإيرادات ٣,٩ مليار درهم إماراتي بزيادة قدرها ١٠,٨% عن عام ٢٠١٤.
- بلغ إجمالي الموجودات ٤٠,٦ مليار درهم، بزيادة قدرها ١٦,٤% قياساً مع ٣٤,٨ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٤.
- وصل إجمالي قروض العملاء إلى ٢٨,٥ مليار درهم، بزيادة قدرها ١٠,٦% مقارنة مع ٢٥,٨ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٤.
- استقرت ودائع العملاء عند ٢٧,٨ مليار درهم، بارتفاع بلغ ١٢,٩% مقارنة مع ٢٤,٧ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٤.
- بلغت نسبة العائد على الموجودات ٣,٧%، والعائد على متوسط حقوق المساهمين ١٩,٣%.
- حققت نسبة كفاية رأس المال مستوى صحياً عند ٢٤,٤% بنهاية عام ٢٠١٥، بما يشمل أرباح العام الحالي وتوزيعات الأرباح بعد اقتراحها (خاضع لموافقة المساهمين ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي).

لمحة عن النتائج المالية

بملايين الدراهم الإماراتية	للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ سبتمبر ٢٠١٥	للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ سبتمبر ٢٠١٤	الفرق في الزيادة / (الانخفاض)
صافي إيرادات القوائد	٣,٠٤٨,٣	٢,٧٥٧,٢	١١%
صافي الإيرادات من غير القوائد	٨٩٠,٩	٧٩٧,٩	١٢%
إجمالي الإيرادات	٣,٩٣٩,٢	٣,٥٥٥,١	١١%
الإيرادات التشغيلية	١,٤٧٨,٥	١,٥٠٥,٢	(٢%)

الأرباح التشغيلية قبل خسائر إنخفاض القيمة	٢,٤٦٠,٧	٢,٠٤٩,٩	٢٠%
مخصصات انخفاض القيمة	١,٠٥٥,٤	٥٩٥,٣	٧٧%
صافي الربح	١,٤٠٥,٣	١,٤٥٤,٦	(٣%)

بملايين الدراهم الإماراتية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	الفرق في الزيادة / (الانخفاض)
إجمالي الموجودات	٤٠,٥٥٣,١	٣٤,٨٣٠,٢	١٦%
إجمالي القروض والسلفيات	٢٨,٥٤٢,٧	٢٥,٨٠٥,٧	١١%
الودائع	٢٧,٨٢٠,١	٢٤,٦٥١,٤	١٣%
نسبة القروض المتعثرة (%)	٣,٢	٢,٤	٠,٨%
معدل تغطية لخسائر القروض (%)	٨١,٤	٨٧,٢	(٥,٨%)
نسبة كفاية رأس المال (%)	٢٤,٤	٢٦,٥	(٢,١%)

إجمالي الإيرادات:

ارتفع إجمالي إيرادات المجموعة خلال العام بواقع ٣٨٤,١ مليون درهم إماراتي ليبلغ ٣,٩ مليار درهم، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تحقيق زيادة بواقع ٢٩١,١ مليون درهم في صافي إيرادات الفوائد، والإيرادات من التمويل الإسلامي مقارنة بعام ٢٠١٤. كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات أنشطة التمويل الإسلامي إلى ٣,٠ مليار درهم؛ وارتفع أيضاً إيرادات الفوائد من القروض التقليدية والاستثمارات بنسبة ٤,٢% مقارنة بالعام الماضي، في حين ارتفعت تكاليف الفوائد على الودائع التقليدية والقروض بنسبة ٨,١%. وبلغ صافي الإيرادات من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية ١٩١,٤ مليون درهم، وهو ما جاء منسجماً مع النمو في محفظة التمويل الإسلامي.

وارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بواقع ٩٣ مليون درهم ليبلغ ٨٩٠,٩ مليون درهم، وذلك على خلفية تسجيل إيرادات بقيمة ٣٧,٥ مليون درهم من وحدة أعمال التأمين بعد الاستحواذ على

شركة "رأس الخيمة الوطنية للتأمين" في مايو ٢٠١٥. كمل سجل البنك زيادة بواقع ٢٩,٣ مليون درهم في صافي إيرادات الرسوم والعمولات مقارنة بعام ٢٠١٤. علاوة على ذلك، ارتفعت إيرادات الصرف الأجنبي والمشتقات المالية بمقدار ٨,١ مليون درهم، في حين انخفضت إيرادات الاستثمار بواقع ١٢,٦ مليون درهم مقارنة بالعام الذي سبقه. ويعزى تراجع إيرادات الاستثمار إلى تكاليف مخصصات انخفاض القيمة من أجل مواكبة التراجع في قيمة محفظة استثمارات الأسهم بالمقارنة مع المكاسب المسجلة عام ٢٠١٤.

نفقات التشغيل ونسبة التكلفة إلى الدخل:

انخفضت نفقات التشغيل بواقع ٢٦,٧ مليون درهم، وهو ما ينسجم مع استراتيجية البنك لتحسين التكاليف؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى تسجيل تراجع بقيمة ١٠,٥ مليون درهم في تكاليف الموظفين من المصادر الخارجية، وبقيمة ٢,٨ مليون درهم في نفقات التسويق. وبالتزامن مع نمو إجمالي الإيرادات التشغيلية، انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل في المجموعة إلى ٣٧,٥% مقارنة مع ٤٢,٣% في عام ٢٠١٤.

جودة الموجودات وانخفاض القيمة:

ارتفعت مخصصات انخفاض قيمة القروض بواقع ٤٦٠,١ مليون درهم مقارنة مع عام ٢٠١٤، وذلك نتيجة تنامي معدل التخلف عن السداد في منتجات القروض غير المضمونة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية التجارية. واستقر معدل القروض والسلفيات المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلفيات عند ٣,٢% مقارنة مع ٢,٤%، فيما استقر صافي خسائر الائتمان إلى متوسط القروض والسلفيات عند ٣,٨% مقارنة مع ٢,٥% في عام ٢٠١٤. ويمتلك البنك مخصصات جيدة لمواجهة خسائر القروض، كما يعتمد معدل تغطية متحفظة لخسائر القروض تبلغ ٨١,٤% مقارنة مع ٨٧,١% بنهاية عام ٢٠١٤؛ وهذه التغطية لا تأخذ بالاعتبار العقارات المرهونة وغيرها من ضمانات الموجودات القابلة للتسييل والمتوافرة مقابل هذه القروض.

نمو الموجودات:

ارتفع إجمالي الموجودات بواقع ٥٠٧ مليارات درهم إماراتي ليبلغ ٤٠,٦ مليار درهم مقارنة مع نهاية ٢٠١٤، وجاءت المساهمة الرئيسية بهذا الإطار من نمو إجمالي القروض والسلفيات بواقع ٢,٧ مليار درهم ونمو الإقراض للبنوك بمقدار ١,٦ مليار درهم. كما ارتفع معدل الإقراض عبر

قطاع الخدمات المصرفية للشركات بنحو ١٣٨,١% مقارنة بعام ٢٠١٤. ونمت محفظة القروض لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد - التي تشمل أيضاً قروض الأعمال الصغيرة والمتوسطة - بواقع ١,٣ مليار درهم مقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

من ناحية أخرى، تواصل وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية "أمل" نموها مع تسجيل زيادة قدرها ١,١ مليار درهم في محفظة تمويلها، ما يعادل زيادة بنسبة ٣٣,٢% عن عام ٢٠١٤.

ودائع العملاء:

نمت ودائع العملاء بنسبة ١٢,٩% لتبلغ ٢٧,٨ مليار درهم إماراتي مقارنة بعام ٢٠١٤؛ وجاء هذا النمو مدفوعاً بالدرجة الأولى من زيادة الودائع تحت الطلب بواقع ٢,٥ مليار درهم، والودائع لأجل بقيمة ٦٥٣ مليون درهم. كما نمت ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بمقدار ٨٩٩,٢ مليون درهم لتبلغ ٣,٥ مليار درهم قياساً بعام ٢٠١٤.

رأس المال والسيولة:

خلال النصف الأول لعام ٢٠١٥، استكملت المجموعة إصدار الشريحة الثانية من سندات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي بسعر نهائي للإصدار قدره ١٠٠,٨٧٥% في إطار برنامج إصدار السندات متوسطة الأجل بقيمة مليار دولار أمريكي، وذلك عبر شركة "راك" للتمويل كإيمان المحدودة" التابعة لها. وتهدف هذه الخطوة إلى الاستفادة من فرص التمويل منخفضة التكلفة في سوق السندات، مما يمنح البنك الأسبقية في معالجة المفارقة الزمنية جزاء القروض طويلة الأجل باستخدام ودائع ذات أجل قصير. وقد نجحت المجموعة لغاية اليوم في إصدار سندات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار برنامج إصدار بقيمة مليار دولار أمريكي. وتم إصدار السندات بمعدل فائدة ثابتة قدره ٣,٢٥ سنوياً، وسيتم دفع فائدة عند التأخر في السداد بشكل نصف سنوي علماً أن هذه السندات تستحق بحلول عام ٢٠١٩.

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد يوم ١٨ أغسطس ٢٠١٤، حصل "بنك رأس الخيمة الوطني" على موافقة المساهمين للاستحواذ على حصة أغلبية في "شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين" بسعر ٣,٦٤ درهماً إماراتياً للسهم الواحد. وفي يوم ٦ يناير ٢٠١٥، حصل البنك على موافقة "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" للمضي بتقديم عرض شراء الأسهم إلى مساهمي شركة "رأس الخيمة للتأمين". وفي مايو ٢٠١٥، قدّم البنك عرضاً عاماً لمساهمي

الشركة من أجل شراء حصصهم بسعر ٣,٦٤ درهماً للسهم الواحد. وقد وافق ٧٩,٢٣% من مساهمي الشركة على هذا العرض ليستحوذ البنك بذلك على حصة ٧٩,٢٣% من "شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين" بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٥، وتصبح شركة تابعة له منذ ذلك الحين.

وانسجاماً مع مقتضيات اتفاقية "بازل ٢"، بلغ معدل الشريحة الأولى من رأس المال في البنك ٢٤,٤% بنهاية العام الماضي بعد احتساب الأرباح وتوزيعات حصص الأرباح لعام ٢٠١٥، علماً أن النسبة الحالية خاضعة لموافقة المساهمين و"مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي"، وذلك مقارنة مع معدل ٢٦,٥% بنهاية عام ٢٠١٤، مقابل ١٢% عبارة عن النسبة المقررة بواسطة المصرف المركزي. نجد أن هذا المستوى من رأس المال يوفر للبنك مجالاً واسعاً للنمو خلال عام ٢٠١٦. وبلغت نسبة الموجودات التنظيمية السائلة المؤهلة للبنك بنهاية العام ١٩,١% مقارنة مع ٢٠,٠% بنهاية عام ٢٠١٤، بينما استقرت نسبة السلفيات إلى الودائع عند مستوى ٨٣,٣% مقارنة مع ٨٧,٩% بنهاية عام ٢٠١٤.

توزيعات الأرباح وتخصيص الربحية

أوصى اجتماع مجلس الإدارة، الذي انعقد يوم ٢ فبراير ٢٠١٦، بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٥٠%. وأجمع أعضاء المجلس على أن البنك يحظى بموقع جيد يؤهله لمواجهة التحديات المحتملة خلال عام ٢٠١٦. وسيترتب على توزيع الأرباح المقترحة الاحتفاظ بنحو ٤٠% من صافي الأرباح التي ستبقى ضمن حقوق المساهمين في البنك، مما يسهم في نمو رأس المال والاحتياطي النقدي، وبالتالي تعزيز الوضع العام للبنك وتزويده بالدعم اللازم لتحقيق النمو المستقبلي.

كما أوصى أعضاء مجلس الإدارة بزيادة احتياطي المخاطر العام بواقع ١٠٠ مليون درهم إماراتي، واحتياطي مخاطر الائتمان بواقع ١٠٠ مليون درهم، واحتياطي نظامي لمخاطر الائتمان بواقع ٤٣ مليون درهم حتى تتواءم مع نسبة ١,٥% من إجمالي نسبة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان في البنك. وتسهم هذه التدابير في رفع حقوق المساهمين في البنك إلى ٦,٨ مليار درهم بعد دفع الأرباح النقدية المقترحة. ويتوافر جدول التوزيعات المفصل في المدونة رقم ١٤ المرتبطة بالبيانات المالية.

أهم المستجدات خلال عام ٢٠١٥

- إصدار سندات إضافية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار بموجب برنامج البنك للسندات اليورو متوسطة الأجل.
- تعيين معالي محمد عمران الشامسي رئيساً جديداً لمجلس الإدارة.
- الاستحواذ على حصة ٧٩,٢٣% من "شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين".
- اعتماد نهج انتقائي لإعادة دخول قطاع الخدمات المصرفية للشركات بهدف تنويع شروط المخاطر في البنك.
- إطلاق الخدمة المصرفية المميزة "راك إلبت" (RAKelite) ، التي توفر تجربة مصرفية مخصصة مع امتيازات ومزايا إضافية لعملاء البنك الحاليين والجدد من أصحاب الملاة المالية العالية.
- "بنك رأس الخيمة الوطني" يحصل على أحدث إصدار شهادة الأيزو ISO 9001:2015 وذلك لفروع البنك ومركز الاتصال الواردة التابع له، والتي تصادق عليها شركة "كيو سي إس" والمعتمدة من قبل مؤسسة "أنظمة الاعتماد المشتركة".
- طرح خدمة "راك ماني ترانسفير" (RAKMoneyTransfer) لتحويل الأموال إلى الهند.
- طرح ٣ بطاقات "ماستركارد" ائتمانية جديدة وهي بطاقة "وورلد" (World) ماستركارد، وبطاقة "رد" (RED) ماستركارد وفق حل الدفع المتطور Tap & Go™، وبطاقة "كليان جولرز" (Kalyan Jewellers) ماستركارد.
- ابتكار شعار جديد وتجديد الهوية التجارية للبنك.

التصنيف

تم تصنيف "بنك رأس الخيمة الوطني" من قبل الوكالات الدولية الرائدة التالية، والتي حافظت على تصنيفاتها الأخيرة دون تغيير خلال العام كما يلي:

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	المنظرة المستقبلية
موديز	سبتمبر ٢٠١٥	Baa1 / P-2	مستقر
فيتش	أغسطس ٢٠١٥	BBB+ / F2	مستقر
كابيتال إنتلجنس	أغسطس ٢٠١٥	A- / A2	مستقر



معالي محمد عمران الشامسي

رئيس مجلس الإدارة